إثيوبيا بين الفيدرالية والتفكّك

خيري عمر *

ملخص: تناول هذا البحث اتجاهات التطور في معالجة المسألة الإثنية، إذ واجهت إثيوبيا مشكلات التكامل القومي بعدة مشروعات، حيث مرّت بالنمط الإمبراطوري، ثم بالدولة المركزية، وأخيرًا بالفيدرالية الإثنية. وتميّز كل منها باقتراح وتصور لنظام الحكم، غير أنها لم توفر حلًّا مناسبًا لوقف الحرب الأهلية، وتنامي الوعي القومي، وناقشت الدراسة بشكل خاص سياسات الانتقال في المسألة الإثنية، وخصوصًا ما يتعلق بالنزاع على شكل الدولة بين مشروعَي مَلَس زيناوي، رئيس الوزراء الأسبق، وآبي أحمد، رئيس الوزراء الحالي، إذ اجتهد المشروعان في تقديم حلول للعلاقات تقوم على تحالف الإثنيات كما في الجبهة الثورية الشعبية، أو على الحزب الواحد كما في حزب الازدهار. وترجع الأزمة الراهنة للصراع إلى إعادة توزيع السلطة، وعلى الرغم من توقف الحرب الأهلية، تظل عوامل الصراع كامنة في مصدرين: أوّلهما يتمثّل في تباين الوعي القومي لدى الجماعات الإثنية، وثانيهما يرتبط بصعوبة الانتقال من الفيدرالية الإثنية لمشروع التآزر (Medemr)، إلى الوحدة الإثيوبية، فهذه المتغيرات شكّلت عائقًا مزمنًا لتكامل الدولة.

الكلمات المفتاحية: أثيوبيا، الحرب الأهلية، جبهة تحرير تيغراي، الفيدرالية.

* جامعة صقاريا، تركيا.

Ethiopia: Federalism and Disintegration

KHAIRY OMAR *

ORCID NO : 0000-0001-7748-4961

ABSTRACT *This study deals with the trends of the ethnic issue in Ethiopia which has developed several projects to confront its national integration problems. Ethiopia went through the imperial pattern, then the central state, and finally the ethnic federation. Each of these patterns was distinguished by a vision of the government system, but it did not provide an appropriate solution to stop the civil war and the growth of national awareness. The study discusses in particular the politics of transition in the ethnic issue, especially with regard to the conflict over the form of the state between the two projects of Meles Zenawi, the former prime minister, and Abi Ahmed the current prime minister, as the two projects worked hard to offer solutions to relations based on an alliance of ethnicities. In this context, Ethiopian history indicates that intellectual solutions met with limitations, because of religious and ethnic differences. Additionally, the study argues that the main reason of the current crisis is the redistribution of power between the federal government and the government of the Tigray region.*

Keywords: *Ethiopia, Civil War, TPLF, Federalism.*

* Sakarya University, Turkey.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(1/11)
173 - 194

DOI:10.36360/1560-011-001-007

مدخل

يثير اندلاع الحرب الأهلية بإثيوبيا في نوفمبر 2020 النقاش حول مستقبل نظام الفيدرالية الإثنية وعلاقتها بتماسك الدولة، حيث يُعَدّ الترابط بين التغيّر في النظام السياسي وظهور أنماط متعددة للصراع من السمات المتكررة في إثيوبيا؛ إذ تشكّل التاريخ السياسي من التفاعل القائم بين هذا الثلاثي: نظام الفرد، وبيروقراطية الإقطاع، والثورة الدائمة.

تبدأ الدورة السياسية من الثورة والاحتجاج ضد النظام القائم؛ بسبب استئثار الطبقة الحاكمة بالحكم، وممارسة القمع والتهميش ضد قطاعات واسعة من الشعب، وعادة ما تمرّ هذه المرحلة بضعف الحكم المركزي، وعدم القدرة على مواجهة الثورات، فتبدأ دورة جديدة. ومن ثم، فإن تحليل السياقات الحالية في إثيوبيا، يساعد في الاقتراب من عوامل الاستمرار والتغير، وخصوصًا مع سريانها في ظلّ توتر مستمرّ على مدى عشر سنوات، بعد وفاة زيناوي، وتوضيح ما إذا كانت تمهد لثورة أخرى.

قد تبدو إثيوبيا في حالة جدل بين مشروعَي الفيدرالية الإثنية ومحاولات آبي أحمد، رئيس الوزراء، إطلاق رؤية «التآزر». فكل منهما يتطلع لرسم مستقبل الدولة من وجهة فكره. وبينما خاضت جبهة تحرير شعب تيغراي (TPLF) التجربة الفيدرالية عبر تحالف الجماعات الإثنية، يتجه مشروع رئيس الوزراء لإعادة تعريف الحزب الإثيوبي عبر تكوين الهوية المشتركة بين كل الشعوب الإثيوبية.

يعمل المشروعان في سياقات محلية ودولية، تمثّل فرصًا وقيودًا في آن واحد، وترتبط قدراتهما الآتية في بناء اقتراح حل للمسألة القومية على طريقة معالجة الأزمات وتكوين الأرضية الملائمة للمشروع السياسي. وعلى الرغم من انحسار قدرة الفيدرالية الإثنية في الاستجابة لمشكلة الاندماج القومي، صار مشروع التآزر على عتبات أزمة سياسية بعد الدخول في حرب أهلية يرافقها انقسام دولي حول المصالح من تكوين العلاقات مع المكونات الإثيوبية. وذلك من وجهة أن الفيدرالية الإثنية لم تعد ملائمة منذ تصاعد الاحتجاج السياسي في 2015، ومن ثَمّ فإن استمرار الحرب أو التنافر الإثني، سوف يظل معضلة أمام التوافق على نظام بديل، خصوصًا مع تصاعد الوعي القومي لدى الجماعات الإثنية، وانخفاض القدرة على حسم الصراع.

أولًا: الانتقال في المسألة القومية

على مدى ثلاثة عقود، شكّلت المسألة القومية معضلة سياسية. وقد شكّلت أطروحات الفيدرالية الإثنية والحزب الواحد صيغًا متتابعة لحل مشكلة القوميات. يمثل هذا التتابع نوعًا من التفاعلية الفكرية والسياسية، غير أن ملائمته للوضع السياسي، تمثل المختبر الحقيقي للقدرة على التكيف.

الفيدرالية الإثنية والمسألة القومية

اتبعت إثيوبيا النموذج الفيدرالي السوفيتي واليوغسلافي استنادًا إلى النظرية الماركسية تجاه القوميات، ورأت أن الفيدرالية الإثنية تلائم الطبيعة الجماعية للكيانات الاجتماعية المرتبطة بالإثنية، حيث يوفر نهج الحصص أو التمثيل النسبي في النظام الفيدرالي.[1] وقد وضع الدستور الإثيوبي 1995 صيغة للفيدرالية تقوم على التقسيمات الإثنية، وذلك لإعادة صياغة العلاقات بين الجماعات الإثنية على أساس الفرص المتساوية، ويكون مفهومًا يعبّر عن الخصائص الثقافية والملامح العامة للجماعات الإثنية، بحيث لا يعد الإقليم الجغرافي المعيار الوحيد لتعريف الجماعة الإثنية بعناصر متكاملة للهوية.[2]

وتتسم الفيدرالية الإثنية بتقسيم الدولة إلى ولايات ووحدات إدارية على أساس إثني، وتراعي الحدود الداخلية والتمثيل النسبي للجماعات الإثنية في المؤسسات الفيدرالية والإقليمية والكيان الإداري المحلي، وتجري التقسيمات الإدارية بحيث يستوعب كلّ

نطاق إقليمي جماعة إثنية، وترسم الحدود الإدارية بحيث تتطابق مع حدود الجماعة الإثنية لتشكل السمة الأساسية للفيدرالية الإثنية، ويوفر هذا النمط من التقسيمات الإدارية نوعًا من الحكم الذاتي واسع النطاق لأيّ جماعة تشكل أغلبية السكان في واحدة من الوحدات الإدارية الإقليمية، بما يقلل أو يحيّد تأثير الحكومة المركزية ومن ثم الجماعات الإثنية الكبرى على الشؤون المحلية، فيما تهيمن على اتخاذ القرارات في المؤسسات المركزية.[3]

ويرتبط اختيار الفيدرالية الإثنية بعدد من العوامل التي تشكّل جوانب المشكلة السياسية في إثيوبيا، كان منها خفض الصراعات الإثنية، باعتبارها إطارًا فكريًّا لتخفيف التوتر الإثني الذي ينشأ نتيجة تداخل مصالح الجماعات الإثنية وتحويلها إلى تحالفات إثنية.[4] وقد انحاز الدستور إلى الفيدرالية الإثنية ليكون وسيلة للقضاء على أسباب الحرب الأهلية، ومنع قيام حروب أخرى في المستقبل.[5] غير أن النظام الفيدرالي لازمته اختلالات سياسية، حيث هيمنت جبهة تيغراي على صياغة قواعده، وخفض مشاركة الحركات القومية الكبرى، وتمكنت من تضمين أهدافها في الدستور، وتوسيع دورها السياسي على مستوى إثيوبيا،[6] مستلهمة أفكار الثورة الديمقراطية الشعبية لتكوين نظام حكم ماركسي يقوم على العمال والفلاحين.[7]

وبشكل عام، ثار جدل حول تأثير النظام الفيدرالي في مشاركة الجماعات الإثنية في السلطة، ويرجع الجدل لوجود اتجاهين في السياسة الإثيوبية. يذهب الاتجاه الأول إلى أن المدخل الفيدرالي يمكن رؤيته على أنه تقسيم لسيادة الدولة لمصلحة جبهة تيغراي بحيث يهدد استمرار الدولة، فيما يذهب الاتجاه الثاني إلى أن تبني النظام الفيدرالي يزيد تفكك الدولة الذي بدأ مع تطلع الجماعات الإثنية للحصول على حق تقرير المصير.[8]

ويرتبط ظهور حق تقرير المصير للقوميات مع تنامي الدولة المركزية، وعدم الاعتراف بحقوق الجماعات الإثنية من غير الأمهرا. تنامى الشعور القومي، واتجهت الجماعات الإثنية والحركات القومية إلى المطالبة بحق تقرير المصير بوصفه حلًّا للخروج من التفاوت السياسي والاقتصادي بين شمال إثيوبيا وجنوبها، سواء على شكل صيغة للتعايش في إطار الدولة الإثيوبية أم الانفصال.[9] وقد شهد الموقف من تقرير المصر تغيّرًا في عام 2001، حيث رفض زيناوي والعديد من قيادات جبهة تيغراي وجود تعددية اجتماعية أو اختلافات في مطالب الجماهير، وهو توجه يتناقض مع اعتراف الجبهة بتعدد القوميات، وسعيها لحق تقرير المصير، وفي هذا السياق تبلورت توجهات نحو الوحدة الإكراهية بشكل يختلف عن بدايات التفكير في نمط الحزب الإثيوبي، وإقراره بحق تقرير المصير.

التآزر والمشكلة الإثنية

وضعت سنوات ما بعد وفاة رئيس الوزراء السابق مَلَس زيناوي- إثيوبيا أمام مراجعة الفيدرالية الإثنية. وقد وضع رئيس الوزراء آبي أحمد مشروعًا سياسيًّا تحت عنوان التآزر (Medemer)، وهو يقوم على تحليل الميراث السياسي للكيان الإثيوبي؛ ليكون أساسًا لتقديم رؤية لبناء الأمة على أساس التوافق والاستقرار والحكم الرشيد والازدهار الاقتصادي. ويعتبر المشروع أن الفيدرالية الإثنية صارت مصدرًا لمشكلات إثيوبيا، ويُرجع ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وكثرة اللجوء إلى حالة الطوارئ- إلى العنف الإثني وتداعياته الاجتماعية والاقتصادية.[10]

> يقوم مفهوم التآزر على ثلاث ركائز مترابطة، يتسم الأول منها ببناء الديمقراطية التعدّدية

ويذهب آبي أحمد إلى أن تباطؤ إصلاح النظام الحزبي شكّل مصدرًا مستمرًّا للفساد وفوضى القيادة. وهنا، يشير إلى ظهور العيوب الداخلية للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية (EPRDF) في عام 2014، وخصوصًا عدم كفاءة البيروقراطية على المستويين الاتحادي والمحلي، حيث لم تُبذَل جهود لإصلاحها وتجديد القيادة، وهذا أدى إلى توسع هيمنة النزعة القومية ضد الحكومة المركزية.[11]

وفي المقابل، اقترحت جبهة تيغراي إعادة ترتيب الجبهة الثورية؛ لتكون حزبًا واحدًا، في صورة بدت متقاربة مع المشروع السياسي (التآزر)، غير أن عدم قدرتها على توطيد تحالفها، دفعها للامتناع عن الدخول في حزب الازدهار، وعدّه غير شرعي.[12]

ويقترح المشروع أن الحل يكمن في تكوين هوية مشتركة بوصفه خطوة للوحدة الوطنية، وفق خريطة طريق لتحسين الانتقال السياسي والتقدم الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، يقوم مفهوم التآزر على ثلاث ركائز مترابطة، يتسم الأول منها ببناء الديمقراطية التعدّدية، مع اتخاذ إجراءاتٍ سريعة لتعزيز ثقة المواطنين في الحكومة عبر مراجعة نظام الفيدرالية الإثنية والتخلي عن أيديولوجيا الديمقراطية الثورية بعد ضعف قدرتها على التكيف مع الرأسمالية. ويقوم المرتكز الثاني للتآزر على إدراك المشكلة الاقتصادية، كانخفاض الدخل القومي وعدم القدرة على التكيف القطاعي، وتأخر الانتقال إلى التصنيع. وهنا يشير إلى هيمنة قطاع الزراعة على النشاط الاقتصادي، إذ على الرغم من إسهامه بـ40٪ من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يستحوذ على 70٪ من العمالة، وهذا يجعل الاقتصاد أكثر تأثّرًا بالتغيرات المناخية. ولذلك يتجه مشروع آبي أحمد إلى تنشيط خطة التنمية لتعزيز الصناعات التحويلية، وتحسين القدرة على التكيف مع تغير المناخ بحلول عام 2025، وهي محاولة لتطوير الخطط الخمسية؛ الأولى (2010– 2015)،

والثانية (2015– 2020)، لتكون التنمية في مسارات متوازية، بالإضافة إلى معالجة مشكلات التمويل عبر توفير البيئة الملائمة للاستثمار والتوسع في القطاع الخاص. وقد بدت الإصلاحات الاقتصادية أولوية لرئيس الوزراء، بحيث تقوم على زيادة الاستثمار؛ لتخفيف حدّة الديون الخارجية التي تُقدَّر بـ30 مليار دولار، وتمثل أكثر من 40٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[13]

أمّا المرتكز الثالث فيقوم على التكامل القومي، على أنه البيئة الآمنة للمصالح الإثيوبية، وهو ما يتطلب إجماعًا وطنيًّا والاعتماد المتبادل واحتواء التوترات داخل الائتلاف الحاكم، وعدم تفضيل مجموعة عرقية على الأخرى، والنظر بشكل متساوٍ إلى البيروقراطية والجيش وإصلاح الأمن. ووفق هذا المنظور، يشكّل هذا المحور تحدّيًا أساسيًّا، حيث يرتبط بالنزاعات والانقسامات الإثنية وإعادة بناء السلطة.

في هذا السياق، ظهر حزب الازدهار (PP) في نوفمبر2019 بوصفه أداة للتغيير السياسي، وحزبًا جامعًا للقوميات، فمن حيث التكوين يعتمد على المجموعات الإثنية نفسها المتوارثة من الجبهة الثورية، كالحزب الديمقراطي الأمهري (ADP)، وحزب الأوروموالديمقراطي (ODP)، والحركة الشعبية الجنوبية (SEPDM)، بالإضافة إلى خمسة أحزاب إقليمية، كانت حليفة لجهة تيغراي، ليكون حزبًا واحدًا لجميع الإثنيات، لا تحالفًا بين مجموعاتٍ عرقية.

وعلى الرغم من أهمية تصورات الانتقال إلى الأمة الإثيوبية، يسهم تزايد الوعي القومي في جعل فكرة الوحدة وتعريف «الجامعة الإثيوبية»– يشكلان مصدرًا لأزمة الشرعية على مدى قرن قبل ظهور الجبهة الثورية. ولعل مشروع «الازدهار» لا يختلف كثيرًا عن الأطروحات السابقة، فهو يقوم على تقسيمات سياسية واجتماعية مماثلة من دون تقديم إجابات واضحة عن المساواة الثقافية واللغوية، وهذا يضع الكيان الإثيوبي أمام الوحدة أو الانفصال، ويزيد من حدتها استمرار الأحزاب القومية/ الإثنية في صورة أقرب إلى إعادة إنتاج للفيدرالية الإثنية بدون جبهة تيغراي.[14]

الاختلافات الدينية والعرقية

يتكون التاريخ السياسي لإثيوبيا من التفاعل القائم بين الثلاثية الآتية: نظام الفرد، وبيروقراطية الإقطاع، والثورة الدائمة. تبدأ الدورة السياسية من الثورة والاحتجاج ضد النظام القائم؛ بسبب استئثار الطبقة الحاكمة، وانتشار المحسوبية، وتهميش قطاعات واسعة من الشعب. وعادة ما تمرّ هذه المرحلة بضعف الحكم المركزي، وعدم القدرة على مواجهة الثورات، وتنتهي باختفاء الحاكم وخروجه من المشهد السياسي. في التاريخ المعاصر، تنطبق هذه المسارات على هيلا سيلاسي، ومنغستو، وزيناوي. ويمكن

النظر بشكل مقارب إلى نتائج احتجاجات 2015، حيث تشكل نقطة البداية لدورة جديدة في النظام السياسي. وتبدو أهمية سياسات آبي أحمد، من وجهة سعيه إلى تأسيس نمط مركزي يشمل جماعة الأوروموالبعيدة تاريخيًّا عن مركز السلطة في دولة إثيوبيا، وفق سردية تقوم على فكرة المُخَلص والزعيم الروحي المشمول بحماية الرب، ووفق نمط القيادة النشطة على أساس المزج بين القيم الدينية والوضع السياسي.

وفي سياق التركيبة الدينية، يدين كل من الأمهرا والأوروموبعدد من الأديان والمذاهب أهمها المسيحية والإسلام. إحصائيًّا تتبع نسبة 30,4٪ من 25 مليون أوروموالمجمعَ المقدسَ، وترتفع هذه النسبة لدى الأمهرا إلى 82,5٪ من 19 مليون من الأرثوذكس، ويرتبطون بعلاقات متشابكة مع المجلس الأرثوذكسي (EOTC) كان أهمها العلاقة المترابطة بين الكنسية والأباطرة من الأمهرا وتيغراي وارثي المسيحية الأرثوذكسية، فيما يفتقر الأوروموالهذه الميزة؛ بسبب ميل القوميين الأوروموإلى العلمانية، وهو ما تحول إلى صراع داخل المؤسسات التابع للمجلس الأرثوذكسي.[15]

وفي ظل التعددية الدينية، يقع مسلمو إثيوبيا بين معضلتي الانتماء لإثيوبيا والتزاماتهم الدينية تجاه السودان ومصر. تشير الروايات المختلفة إلى أن التطور الطبيعي للدولة يقتضي الارتباط بمصالحها الخارجية والاندماج في المؤسسات السياسية، وعلى خلاف ذلك، هناك رؤية مغايرة، تتبناها كل من شعوب مصر والسودان، تقوم على افتراض تقديم الولاء الديني على الانتماء الإثني. من الناحية الإثنوغرافية، ثمة خطأ في تقييم المسارات الدينية العرقية.[16]

ثانيًا: سياقات الأزمة السياسية

بينما يتدهور موقف الحكومة الفيدرالية تجاه تيغراي، بدأ آبي أحمد في البحث عن صيغة للتكامل مع إريتريا. ومنذ يوليو 2018، عمل على تنشيط التعاون الإستراتيجي بين البلدين. واتساقًا مع مواقف رئيس الوزراء الإريتري أسياس أفورقي السابقة، عدّت إريتريا في بيان وزارة الإعلام في 31 أكتوبر/ تشرين الأول، أن حكومة تيغراي تهدّد السلام والفيدرالية؛ بسبب نزوعها إلى الانشقاق عن الحكومة الإثيوبية.[17] وكان هناك احتياج متبادل بين أسياسي أفورقي وآبي أحمد لتجاوز الخلاف، وبدء تحالف جديد على مستوى القرن الإفريقي، وبجانب التخلص من جبهة تيغراي، كان أفورقي يسعى إلى استعادة الثورة الإثيوبية المسروقة منه في بداية تسعينيات القرن الماضي عندما سيطر على أديس أبابا، وبدلًا من تسلّم حكم إثيوبيا دفعته لإجراء استفتاء أدى إلى إعلان استقلال إريتريا. ظلت هذه الحوادث تشكل وعيًا لدى أفورقي، لم يتوقف عند باستعادة المناطق المتنازع عليها، بل توسيع نطاق العمل السياسي ليشمل كل إثيوبيا.[18]

ومع تداعيات الحرب، اتبعت الحكومة سياسة إبعاد التيغراي من المواقع الرسمية، وتكوين تنظيم معارض لجبهة تيغراي. تبدو هذه السياسة غير متكاملة وتقليدية، انحرفت نتائجها عن الغرض من تدشينها، فقد أحيت الوعي الجمعي لدى التيغراي بالاضطهاد من الحكومة المركزية، وهذا أعاد الاعتبار لجبهة تيغراي لتكون مركزًا للعملين: السياسي والعسكري. وعلى خلاف توقعات الحكومة الإثيوبية، تمكّنت قوات تيغراي من استعادة سيطرتها على الإقليم، وطورت عملياتها العسكرية خارجه، وصولًا إلى إقليم العفر بشكل وضع جيش إثيوبيا في حالة دفاعية. أصدرت جبهة تيغراي بيانًا في 4 يوليو 2021، أشارت فيه إلى شروط وقف إطلاق النار وبدا محتواه محاولة للتموضع داخل إثيوبيا مرة أخرى، وهي، وإن كانت تسعى إلى إرغام الحكومة المركزية على الاعتراف بالهزيمة؛ فإنها أيضًا أعلنت عن تطلعها إلى فض التحالف بين إثيوبيا وإريتريا، ولم تُخف رغبتها في شنّ حرب ضد أسمرا. كما وضعت بديلًا آخر، يتمثل في الاحتفاظ بخيار الانفصال وتكوين دولة تيغراي الكبرى.

ومع اقتراب قوات المعارضة من العاصمة، أعلنت إثيوبيا فرض حالة الطوارئ، لمواجهة تراجع الجيش الفيدرالي، واقتراب الجماعات المعارضة من العاصمة، أديس أبابا. وبدأت الحكومة تتصرّف تحت ضغط تطور العمليات الميدانية اليومية من دون امتلاك إستراتيجية لإعادة التموضع أو التفاوض مع الجماعات العسكرية المحمية بتحالفات إثنية. وفي تسويغ حالة الطوارئ التي أقرّها مجلس نواب الشعب في 4 نوفمبر 2021، أشار وزير العدل إلى عدم كفاية القانون العادي لمواجهة التهديد الوجودي للسيادة وللسلامة الإقليمية. ويقع اختصاص تطبيق القانون ضمن مهام رئيس أركان قوات الدفاع الوطنية، يعاونه ممثلون عن هيئات إنفاذ القانون في البلاد.[19]

وفي سياق تداعيات الحرب، سعت الحكومة إلى تفسير حالة الطوارئ في تطمينات للبعثات الدبلوماسية ليس لاحتمال خضوعها لحالة الطوارئ، وإنما لكسب الثقة والاعتراف بقدرة الحكومة على تأمينها ومباشرة مهامها، فقد جاءت تلك التوضيحات ردًّا على حملات إعلامية روّجت مخاوف الدبلوماسيين والموظفين الأجانب، لكنه على الرغم من تتابع التطمينات بسيطرة الحكومة، أصدرت بعثات عديدة نشرات توصي بمغادرة الرعايا الأجانب من كل مناطق إثيوبيا. وتكتمل حلقات الأزمة بإعلان آبي أحمد المشاركة في الحرب، وهو ما يُعدّ تعبيرًا عن إخفاق مؤسّسي يعكس القلق من انفراط الجيش وانكشاف الدفاع عن العاصمة. ويمكن النظر إلى تكثيف الهجمات الجوية على تيغراي علة أنها نوع من اليأس العسكري والسياسي.[20]

ومع انتشار الحرب الأهلية خارج نطاق إقليم تيغراي[21]، اعتبرت حكومة إثيوبيا أن

انتهاكات تيغراي ضد المدنيين، ومنع وصول المساعدات الإنسانية في مناطق الأمهرا وغيرها من شأنه تقويض السلام، ويدعم استمرار الحرب[22]، حيث صاحب معارك الجبهة في إقليم الأمهرا، وفق شهادات شفوية، تدميرُ المستشفيات، وهذا سبّب في نقص الرعاية الطبية، إلى جانب اغتصاب النساء بطريقة تعكس الحقد القومي، وبعث العداوة التاريخية، بالإضافة إلى موجات النزوح والهجرة. تُشكل هـذه الأنماط تحديات ما بعد الحروب الأهلية، فمعالجة الظلامات وجبر الضرر ظلّا دومًا معضلة أمام التسويات السياسية والاندماج الوطني.[23]

تيغراي والعودة إلى التمرد المسلح

أدركت جبهة تيغراي (TPLF) مبكّرًا مخاطر تحالف رئيس الحكومة آبي أحمد مع رئيس إريتريا أسياس أفورقي، ولذلك رفضت في 2019 الالتحاق بحزب الازدهار، بديلًا عن الجبهة الثورية، كما قاطعت الانتخابات التشريعية، وعقدت انتخابات مستقلة محلية وتشريعية في إقليم تيغراي، وبعدها بدأت الجبهة بعمليات طرد الجيش الفيدرالي، 3 نوفمبر2020، من الإقليم، ووجدت ذلك خيارًا وحيدًا اضطرت فيه لاستخدام السلاح. أدّت هذه التداعيات إلى سعي الحكومة الفيدرالية لإخضاع الإقليم، ومكافحة الجبهة وتدميرها، وبدأت حربها في 4 نوفمبر2020 تحت مظلة تسليم سلطة الإقليم إلى مجموعة موالية لحزب الازدهار.[24]

وقد استمر موقف جبهة تيغراي وفق ما سبق، ففي 4 مايو2020، صرّحت الجبهة بأن «الازدهار» لا يتمتع بشرعية إجراء الانتخابات، واعتبرت أن تأجيلها يمثل الخطوة الأخيرة في تقويض النظام الدستوري، وأن التصرّفات اللاحقة هي بمثابة استيلاء على السلطة. ومع تصاعد الأزمة، شكلت جبهة تيغراي لجنة انتخابية، للإشراف على الانتخابات المحلية في أغسطس 2020، أو الاستعداد لإجراء استفتاء على الحكم الذاتي أو الانفصال، وأعلنت استمرار رفضها الانضمام إلى حزب الازدهار، وهدّدت بمقاطعة الحكومة المركزية وعدم الاعتراف بها، إذا لم تجر الانتخابات حتى سبتمبر2020، وبدأت في مقاطعة الحكومة المركزية، لتكتفي بحكم إقليم تيغراي حتى إجراء الانتخابات، إلى جانب المضي في تشكيل تحالفٍ من الأحزاب الإثنية.[25]

ومع تزايد الأزمة السياسية، أعلنت حكومة إقليم تيغراي عدم اعترافها بالحكومة الفيدرالية، واعتبارها غير دستورية، ورفضت كل ما تقوم به من إجراءات تجاه القوات المسلحة والميرانية، وأعلنت عن خروج الإقليم عن سيطرة الحكومة المركزية، وطالبت الجيش بالتمرد للحفاظ على وحدة إثيوبيا، كما حثت الإريتريين على الوقوف ضد الديكتاتورية في البلدين.[26]

ويُعَدّ بيان حكومة تيغراي في 24 أكتوبر 2020 تعبيرًا عن وصول الأزمة إلى الذروة، إذ تضمن ثلاثة أبعاد تمثّل التقييم العام للوضع السياسي؛ كان الأول أقرب إلى مناشدة الجيش الفيدرالي بالتمرّد على قرارات الحكومة غير الشرعية، واعتبر أن سياسات الدفاع والتسليح وتحريك الجنود غير مقبولة. أما البعد الثاني، فكان بمثابة ردّ مباشر على الحرمان من المخصصات المالية الفيدرالية، وتضمن عبارات مباشرة تشير إلى حدّة الامتعاض؛ بسبب احتجاز مخصصات ماليةٍ لا تأتي من جيوب الديكتاتوريين، وإنما من دافعي الضرائب من تيغراي، ومحدّدة دستوريًّا. واعتبرت الحكومة الإقليمية للتيغراي أن ما يحدث هو تكرار للأخطاء التاريخية في زمن الإمبراطورية والحكمِ العسكري، وان ذلك سوف يقود البلاد نحو التفكّك.

وارتبط البعد الثالث بسد النهضة، حيث رأى البيان أن إدارة مجموعة غير شرعية، وهي الحكومة الإثيوبية، المحادثات مع مصر والسودان كان تفريطًا في السيادة الوطنية، غير أن الضغوط الشعبية منعت المفاوضين من الاستجابة للإغراءات المالية، والتضحية بالسيادة الوطنية في النهاية، تضامنت جبهة تيغراي مع بيان الحكومة الإقليمية، وخلصت إلى أن الحكومة الإثيوبية، بعد 3 أكتوبر 2020 غير شرعية؛ لانتهاء فترة ولايتها وفقًا للدستور الإثيوبي. وفي هذا السياق، انهمكت جبهة تيغراي في إثارة الأسئلة القومية التي ظهرت في سبعينيات القرن الماضي، وبخيارات متدرّجة، حيث اتجهت إلى الدفاع عن النظام السياسي الإثني، عبر إجراء الانتخابات المحلية، والتلويح بخيار الانفصال. وبهذا المعنى، ظلت الأولويات القومية تشغل حيزًا معتبرًا في الثقافة السياسية لتيغراي، وغيرها من القوميات، ومع تنامي الشعور القومي صارت جبهة تيغراي بؤرة الوعي الشعبي، وهو ما يرجّح صعوبة حسم الصراع لمصلحة الحكومة الفيدرالية.

وفي 5 نوفمبر 2021، سعت جبهة تيغراي لتدشين نقلة نوعية في إدارة الحرب، عندما أعلنت عن تحالف «الجبهة المتحدة للقوى الإثيوبية الفيدرالية والكونفدرالية»، (the United Front of Ethiopian Federalist and Confederalist Forces)، ويضم تسع حركات، شملت: جبهة تيغراي، وجيش تحرير الأوروموOLA)، وحركة أجاو الديمقراطية (ADM)، والجبهة الموحدة الثورية الديمقراطية العفرية (ARDUF)، والحركة الشعبية لتحرير بني شنجول (BPLM)، والجيش الشعبي لتحرير جامبيلا (GPLA)، وحزب كيمات الديمقراطي (KDP)، والجبهة القومية لتحرير السيداما (SNLF)، ومقاومة الإقليم الصومالي (SSR)، بحيث يغطي كل أقاليم إثيوبيا باستثناء الأمهرا.[27]

وقد تشكل التحالف في واشنطن، فيما كان جيفري فيلتمان في أديس أبابا، حيث التقى نائبَ رئيس الوزراء ووزيري الدفاع والمالية، وثمة احتمال بارتباط تطورات

التحالف بإخفاق المحادثات الأميركية الإثيوبية. ويُعد غياب ممثل عن الأمهرا في تحالف الجبهة المتحدة تحديًا أمام استعادة الفيدرالية الإثنية أو بناء النظام الجديد. ويرجع هذا التحدي إلى أن تنامي العداء بين الجماعتين، بسبب تحالف الأمهرا وحكومة آبي أحمد، يفرض نوعًا من الصراع الإثني من المرجّح استمراره لفترة طويلة، وقد بدت ملامحه قبل عامين في المحاولة الانقلابية، وتزايد النزعة القومية. في السابق، أقامت تحالفها الإثني على وجود «الحركة الديمقراطية» ممثلة عن جماعة الأمهرا، وهو ما سَهل بسط تحالف الجبهة الثورية سيطرته على الإقليم.

وضع التحالف هدف إسقاط آبي أحمد عبر وسيلتين: التفاوض أو القوة العسكرية وتشكيل حكومة انتقالية، فقد تشكّل التحالف تحت خيار واحد يقوم على ضرورة تغيير الوضع الراهن حتى لا تقع المعارضة تحت مقصلة الحكومة، وفقًا للمتحدث باسم جبهة تيغراي، برهانا جبرا، ومن ثَمّ، يشكّل إسقاط الحكومة الفيدرالية الهدف المشترك للتحالف الجديد، فيما تتراجع قضايا العلاقات السياسية بين القوميات. وبغض النظر عن قناعة «الجبهة المتحدة» بالدعم الأميركي، ليس واضحًا طريقة عمله، حيث لا يملك بعض أعضائه قوة قتالية أو برامج سياسية. وبحسب بياناته الأولية، نشأ التحالف استجابة للأزمة التي ضربت القوميات المختلفة. ووفقًا لرئيس حركة أجاو الديمقراطية أدماسو تيسجايا فإنّ التحالف يسعى إلى انتقال سياسي هادئ[28]، ويُعد تأسيس التحالف محاولة للترتيب للمرحلة المقبلة، وتكرار تجربة تحالف الجبهة الثورية في ثمانينيات القرن الماضي، ولعلّ الملاحظة الأساسية تتمثل في تزامنه مع اقتراب قوات المعارضة 160 ميلًا من أديس أبابا، وإعلان إثيوبيا حالة الطوارئ، ومناداة المواطنين لحمل السلاح للدفاع عن العاصمة.[29]

وفيما يبدو على أنّه محاولة للانفتاح على الحل السياسي بعد تراجع عملياتها العسكرية، أبدت حكومة تيغراي الاستعداد لقبول مقترحات جادة للسلام، وكانت مقدمة ذلك الانسحاب من إقليم الأمهرا، والاستعداد لوقف إطلاق النار، بحيث يمكن للأمم المتحدة أن تدعم ذلك من خلال إنشاء عملية حفظ السلام بين تيغراي وإثيوبيا.[30]

ثالثًا: العوامل الخارجية بين الحرب والسلم

بينما كانت الولايات المتحدة الأكثر نفوذًا في مرحلة هيلا مريام ديسالين (2012–2018)، فإنّها في الوقت الراهن تواجه منافسة من الصين، ومحاولات روسية للدخول؛ لاستعادة دورها البائد، وهذا يسبغ صعوباتٍ على كيفية تشكيل القيادة الإثيوبية الجديدة. وإلى جانب العوامل الخارجية، تتوقف عمليةُ تشكيل القيادة الجديدة على ثلاثة متغيرات، في مقدمتها: توفير الحماية السياسية لسدّ النهضة، وضبط الصراعات الإثنية، وأخيرًا،

جعل إثيوبيا أكثر استقرارًا من دول الجوار، وإمدادها ببرنامج مساعدات مالية واقتصادية

في هذا السياق، يرتبط اهتمام أوروبا والولايات المتحدة بوقف الحرب في تيغراي، والدفع نحو ضمان الحل السلمي، بأنه امتداد للحفاظ على بقاء المكونات الأساسية في الكيان الإثيوبي: تيغراي والأمهرا، باعتبارهما عصبية الحكم والإدارة. ويظهر من البيانات الأمريكية والأوروبية أنهما تحاولان الوصول إلى خطوة تمهيدية لفك الاشتباك وضبط الصراع، غير أن التحدّي يكمن في كيفية المواءمة بين مطالب تيغراي والحكومة المركزية، ونزعتها لإدخال منافسين دوليين في الحرب الدائرة.

على أيّ حال، تشكل مسارات الحرب الحالية تحدّيًا لقدرة حزب الازدهار على ضمان الوصول إلى هياكل حكم تحقق الحد الأدنى من رضا الجماعات الإثنية. كانت مشاركة أفورقي واضحة في تغليب كفة آبي أحمد، غير أن تناسي الخلاف الممتد بين التغري والتيغراي ظل يعمل على تمديد التناقضات بين القوميات الإثيوبية؛ لذلك كان تدخل الولايات المتحدة وأوروبا للدفع بانسحاب إريتريا باعتبار ذلك عاملًا لإثارة الشعور القومي في إثيوبيا، وخصوصًا جماعة أورومو، فضلًا عن تطلعاتها الثأرية.

وعلى خلفية مجريات الحرب، خفّضت الولايات المتحدة مستوى المساعدات لإثيوبيا، والمزايا التجارية أيضًا، وعلّقت امتيازات إثيوبيا في قانون النمو والفرص في إفريقيا. وهذه صورةٌ تقترب من العقوبات السياسية والاقتصادية. يكشف هذا السلوك عن رغبة الولايات المتحدة في تقييد تصرّفات الحكومة الإثيوبية، فيما تتجنب الحديث عن انتهاكات الجماعات المسلحة الأخرى. وبدا موقف الحكومة الإثيوبية من الوساطة الأميركية متذبذبًا، ولدى تصريح وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، بوجود فرصة للسلام، ووجوب وضع نهاية للحرب، حتى لا تتحول إلى أزمة إقليمية، تجنّب متحدثا الحكومة وجبهة تيغراي التعليق. وفي سياق مماثل، لقيت محاولات المبعوث الأميركي، جيفري فيلتمان، اهتمامًا من رئيس الوزراء، آبي أحمد، فيما جرت لقاءات أخرى على مستوى سياسي أدنى حتى وصلت إلى عدم الاستجابة للمقترحات الأميركية. قد ترجع حالة التذبذب الإثيوبي إلى انخفاض الثقة بالدور الأميركي باعتباره «حيلة دعائية» أقرب إلى مواقف الجبهة وحلفائها.[31]

وبدت الوساطة الإفريقية محاولة لضبط الصراع، غير أنها لقيت استجابة محدودة، إذ لم تؤدّ وساطة الجزائر ونيجيريا إلى فتح طريق للتفاوض، بل على خلاف ذلك، بدت محاولات الأطراف المختلفة توسيعًا لنطاق المعارك في الأقاليم المختلفة. وفي نطاق وساطات نيجيريا وكينيا وعروض السلام الإقليمية، فإنّها وضعت شروطًا للسلام، أولها وقف توسيع الصراع العسكري لتيغراي، والانسحاب من الأراضي التي توغلت فيها،

ووقف التواصل مع القوى المعادية، إلى جانب الاعتراف بشرعية الحكومة، وحسن النية في معالجة القضايا المطروحة.[32]

ويمكن تفسير اهتمام أوروبا والولايات المتحدة بوقف الحرب في تيغراي والدفع نحو ضمان الحل السلمي، على أنه امتداد للحفاظ على بقاء المكونات الأساسية في الكيان الإثيوبي: تيغراي وأمهرا، باعتبارهما عصبية الحكم والإدارة. ويمكن الإشارة هنا إلى العديد من البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة لحفز وقف الحرب، وتسوية الخلافات، والمحاسبة على انتهاكات ضد الإنسانية، وُصفت بالتجويع، واستُعمِلت سلاحًا للحرب والحصار، ويُفهم من البيانات أنّ أمريكا وأَوروبا تحاولان الوصولَ إلى تسوية مع بقاء الوضع الراهن، غير أن التحدي يكمن في كيفية المواءمة بين مطالب تيغراي والحكومة المركزية.[33]

ويمكن رؤية العوامل الخارجية من وجهة الحفاظ على تماسك الدولة، ومنع تفككها نتيجة الاضطراب السياسي. ويمكن النظر إلى مطالبة الأمريكيين بسحب الجيش الإريتري من تيغراي على أنّه خطوة تمهيدية لفك الاشتباك، وضبط الصراع، وتسيير الدورة الجديدة في بناء النظام السياسي. وهنا، تعمل الويلات المتحدة على تمكين إثيوبيا من السوق الإفريقية والمساعدة في مكافحة الإرهاب.[34]

رابعًا: بين الفيدرالية الإثنية والفراغ

تفرض هذه التطورات تحديات أمام التحول من هيمنة تيغراي إلى حزب آخر، بعد ما يقرب من 30 عامًا طغت فيها العلاقات التنظيمية والشبكية على الثقافة الإثنية، وهو ما يشكّل تحدّيًا أمام حزب الازدهار في الحصول على الأغلبية المناسبة للحكم واللازمة للحراك الحزبي، ولعل أهم المعضلات يكمن في غياب فروق واضحة للنظام الجديد عن الوضع السابق، وخصوصًا ما يرتبط بمدى اختلاف تصوّره للعلاقات الإثنية، فبينما كانت أفكار زيناوي صلبة وواضحة في تعريف الفيدرالية الإثنية، تبدو محاولات آبي أحمد قاصرةً على تحويل السلطة بعيدًا عن تيغراي وأمهرا من دون بدائل نظرية واضحة، فتركيبة «الازدهار» من أحزاب إقليمية تستحوذ على النفوذ المحلي تتعارض مع السعي إلى تكوين حزب عضوي على المستوى الوطني. لذلك تبدو محاولات طرح «الازدهار» إعادة إنتاج الإثنية بإضافات هامشية.[35]

ومن هنا لا تبدو الأطروحات الحالية قادرةً على الحد من تطلعات الأمهرا للعودة إلى السلطة. ولعل افتقاد آبي أحمد القاعدة الإثنية يساعد على تأكيد الدورات التاريخية للتداول على السلطة، كما لا يعطي استجابات لتطلعات الأوروموفي الحقوق السياسية والمشاركة في السلطة والثروة، فمنذ انتهاء انتخابات 2015، وفيما يتزايد نفوذ الأمهرا، وقع الأوروموضحية عنف الحكومة الفيدرالية، أو تطبيق الدستور في ما يخص حقوقهم في أديس أبابا، حيث ظلت حالة القمع في تزايد، كما تحاول الحكومة الفيدرالية تطويقهم عبر عزلهم عن القوميات المجاورة؛ كالعفر والصوماليين والقوميات الجنوبية. وبهذا المعنى، ساء وضعهم مع تولي آبي أحمد السلطة، وصارت مسألة الاحتواء أولوية السياسات الحكومية، لا إصلاح أوضاعهم وإدماجهم العادل في النظام الفيدرالي.[36]

هذه بعض ملامح صعوبة انتشار السلطة المتساوية داخل الحزب الجديد، وأيضًا قيود تماثل نظرة الإصلاحات الحكومية لمكونات الكيان الإثيوبي. وبهذا المعنى، تبدو عوامل الصراع بين القوميات الكبرى على السلطة والثروة محبطة للتغيير السياسي، وداعمة لبقاء نفوذ الفاعلين في الكيان الإثيوبي أو هيمنتهم عليه، واستمرار القوميات الأخرى موضوعًا للتجاذب بين تيغراي والأمهرا.

ومع تصاعد التقسيمات السياسية والإثنية تزيد احتمالات تفكك الدولة، خصوصًا في حالة الصراع الصفري، ويمكن القول: إن التصاعد الحالي للنزاع يشير إلى مرور إثيوبيا بمشوار طويل من عدم الاستقرار، وانفتاح الحرب الأهلية، ليس فقط بسبب تطلع الأمهرا إلى استعادة السلطة، بل لغموض وتشتت النظر إلى أسس وحدة الدولة. ويمكن النظر إلى استدعاء الدخول على خط الصراع تعبيرًا عن حضور السياسات الإثنية، وهيمنتها على مشروع الدولة الوطنية، ودعمها ظهور صراعات متعدّدة تستعيد ميراث الحروب الأهلية في منتصف القرن الماضي، وخبرات التمرّد والنزعات الانفصالية. وثمة توقعات بحدوث تحول في الصراع، تكون فيه جماعة الأمهرا طرفًا رئيسًا يقلل من نفوذ الحكومة القائمة.

فقد مرّت الخبرة الإثيوبية بأنماط ثلاثة: الحكم الإمبراطوري، والحكم المركزي، ثم الفيدرالية الحالية، وقد ارتكز كل منها على أفكار الوحدة الإكراهية، بشكل جعل الحرب الأهلية ظاهرةً ملازمةً لحياة الدولة. كما كشف أيضًا أن السياسة في إثيوبيا لم تتمكّن من الوصول إلى صيغة واضحة لتعايش الجماعات الإثنية، حيث تجنبت التصدّي لنزعة احتكار الأمهرا، وأحيانًا جماعة تيغراي، للسلطة وتهميش الجماعات الإثنية الأخرى. وفي هذا السياق، ظلّ إسهام الفيدرالية الإثنية قليلة الأثر في معالجة التفاوت السياسي والاقتصادي بشكلٍ غذّى النزعة القومية للمشاركة في السلطة أو الخروج من الفيدرالية.[37]

وبشكل عام، تشكّل نتائج الانتخابات التشريعية 2021 تحدّيًا لتكامل سلطة الحكومة المركزية، وخصوصًا مع استعادة جبهة تيغراي وضعها السياسي في الإقليم، وظهورها في صورة المنقذ أمام السكان، بسبب جنوح الحكومة الفيدرالية إلى التطهير العرقي في تيغراي وفي مؤسسات الدولة وارتكاب انتهاكات واسعة في الإقليم، وهي تطورات تساعد على استعادة الجبهة صورتها القوية، بعد أن اهتزّت منذ 2014، وعلى أيّ حال، كانت استجابة النظام الانتخابي التعدّدية الإثنية ضعيفة، فعلى الرغم من تغيّر شكل حكومة الجبهة الثورية (EPRDF) على مدى 28 عامًا، ظلت المشكلة الرئيسة ماثلةً في هيمنة تيغراي على القيادة، وصعوبة تطبيق الديمقراطية الليبرالية.

وبغض النظر عن طبيعة الفيدرالية، يكمن التحدي الأساسي في أن الجيل الثاني من سياسيي تيغراي/ الجبهة الثورية لا يتمتع بشرعية مناسبة لإقناع القوميات الأخرى بالبقاء تحت الفيدرالية الإثنية، وهو ما يسمح بتراجع نفوذ قوميي تيغراي، ففي سياق تداعيات استقالة رئيس الوزراء السابق، ديسالين، ظهرت اتجاهات قومية متطرّفة، تنطلق من اتخاذ الصراعات الدينية أساسًا للعلاقة مع القوميات الأخرى، غير أنه مع

تنامي الأزمات الداخلية في جبهة تيغراي، تراجعت حدة الإقصاء القومي، فيما ظل الاتجاه العام، يفضّل دعم النظام الفيدرالي، وتجنب العودة إلى المطالب الانفصالية، كما تعمل هيمنة الأحزاب الإقليمية على النظام الحزبي على تكوين حكوماتٍ منقسمةٍ تحت تأثير القومية.[38]

خاتمة

تكشف السياسة الإثيوبية المعاصرة عن انقسامات ثنائية، ما بين مؤيدي اللامركزية، وأولئك الداعين إلى المركزية، وبين من يشيدون بالماضي التاريخي، وآخرين ينظرون إليه بألم وعار. وعلى أيّ حال، يمكن قراءة السياسة الإثيوبية على أنه ميراث طويل من النمط الصفري، حيث تؤدّي المفاوضات أو الحروب إلى هيمنة قومية إثنية على الجماعات الرئيسة أو الفرعية، حتى صار التمرّد والانتفاضة ضد الحكومة المركزية ظاهرة متكرّرة، أدّت إلى انتشار مطالب حق تقرير المصير والانفصال.

ويتمثل التحدّي الثاني في القدرة على بقاء التحالف مع الأورومو وجماعات الأطراف الحدودية. يختلف الوضع الحالي عن الوضع في عام 1991 من جانبين: يتمثل الأول في وضوح الدعم الدولي سابقًا لجبهة تيغراي، للوصول إلى السلطة ضمن تحالف واسع يسمح بانفصال إريتريا، بينما يشير الوضع الحالي إلى أنّ التنافس الدولي عائق يحول دون حسم الوضع النهائي لمصلحة تيغراي للانفراد بالسلطة. ويتمثّل الجانب الثاني في اختلاف حالة القوميات عمّا كانت عليه، فبينما كانت سابقًا متضامنةً فيما بينها في إجماعها على إسقاط رئيس إثيوبيا منغستو هيلا مريام، عبر تحالف قريب أيديولوجيًّا من جبهة تيغراي وعماده أسرى الحرب- فإن تحالف الجبهة المتحدة اليوم يبدو هشًّا، وغير قادر على الاستجابة للتطلعات القومية، وخصوصًا في ظل مرور إثيوبيا بالخبرة السلطوية للتيغراي في السلطة.

وفي غياب الاتفاق على إطار فكري، يُمثّل توزيع السلطة والثروة تحدّيًا متجدّدًا في المرحلة الجديدة. وما طرح حول الفيدرالية والكونفدرالية لا يتعدى قشور أفكار لأزمة سياسية مُركّبة. ويترتب على ذلك احتمالان: تباين القوميات حول الوحدة، وزيادة التدخل الدولي لبقاء الكيان الإثيوبي موحّدًا. وبهذا المعنى، يؤدّي وصول المعارضة تفاوضيًّا أو عسكريًّا لأديس أبابا إلى وضع إثيوبيا أمام مفترق طرق، حيث يمثل النقص الفكري تجاه المسألة القومية، وغياب القوة الحاسمة- تحدّيًا مزمنًا للوصول إلى نظام حكم قوي.

الهوامش والمصادر

1. Asnake Kefale Adegehe, Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia: A Comparative Study of the Somali and Benishangul-Gumuz Regions, Ter Verkrijging Van de Graad van Doctor, College Voor Promoties, te verdedigen op Donderdag, Universiteit Leiden, 11 juin 2009, pp 39, 62 - 65.

2. د. إبراهيم أحمد نصر الدين، حركة التحرير الإفريقي في مواجهة النظام السياسي لجنوب إفريقيا (القاهرة: دار اكتشاف، ط1، 2010)، ص ق.

Asebe Regassa Debelo, Ethnicity and Inter-ethnic Relations: The 'Ethiopian Experiment' and the case of the Guji and Gedeo, Master Thesis ,Faculty of Social Sciences, University of Tromsø, 2007, pp 12 – 15.

وفقًا للأدبيات الأمريكية، يتماثل مصطلح الجماعة الإثنية في دلالته مع مصطلح الأقلية، وترجع جذور التماثل إلى طريقة الحياة الأنجلو- ساكسون البروتوستانتية البيضاء [The way the (White Anglo–Saxon Protestants (WASPs]، وتعرف الأدبيات الأمريكية الجماعة الإثنية على أنها جماعة فرعية على المجتمع، وتتسم بعادات ثقافية وهوية وتاريخ مشترك، وهو تعريف يتناول الأقليات الدينية أو اللغوية أو غيرها من الأقليات داخل المجتمع، فيما اتسمت كتابات القوميين عن الجماعات الإثنية بالتركيز على التكوين البيولوجي للجماعات الإثنية، وعدّت الهوية الإثنية امتدادًا للوعي الأبوي السلالي، وهذا المدخل لا يهمل التغيرات الاجتماعية التي تحدث للجماعات الإثنية، كالتداخل والاختلاط فيما بينها، ورغم الاختلاف الظاهري بين الاتجاهين، فإن ثمة تلاقيًا حول الخصائص الأساسية للجماعات الإثنية، وسعيها للتعبير عن مصالحها الإثنية. لمزيد من التعرف إلى مداخل مناقشة الإثنية، انظر:-

Asnake Adegehe, Federalism and Ethnic Conflict in Ethiopia , op, cit.p 38.

3. Bahru Zewde, , Society, State, and Identity in African History (Addis Ababa: African Books Collective, 2008de, p 142.

4. Asnake Adegehe, Federalism and Ethnic Conflict, op., cit., p 46

5. Lovise Aaelen, Ethnic Federalism and Self-Determination for Nationalities in a Semi-Authoritarian State: the Case of Ethiopia, International Journal on Minority =and Group Rights (London: Minority Rights Group International, No. 13, 2006), P48.

6. Asnake Adegehe, Federalism and Ethnic Conflict , op., cit., pp 27 - 28 Kjetil Tronvoll, Ethiopia: A New Start?, (London: Minority Rights Group International, April 2000) pp 9, 17.

7. Aregawi Berhe, Origins and Development , op, cit., p 27.

8. Dr. Paul H. Brietzke, Ethiopia's: "leap in the dark: Federalism and self Determination in the new Constitution", Journal of African Law (Vol.39 No. 1, 1995), pp 27 - 28.
يرى "علي مزروعي" أن إثيوبيا تُعَدّ في حالة تفكّك منذ تطلع الجماعات الإثنية لتقرير المصير في عهد منغستو، ويذهب إلى أن الدستور الحالي سوف يؤدي إلى تحول الدولة إلى كومنولث إثيوبي مماثل للكومنولث الروسي، ويمكن القول: إن تراجع الدور السياسي للحركات والأحزاب الوطنية التي تطالب بوحدة الدولة خلال فترة ما بعد عام -1994 يتوافق مع خلاصة "علي مزروعي"، حيث تقوم وحدة الدولة فعليًا على التوازن السياسي بين الحركات القومية في الجبهة الثورية. لمزيد من التفصيلات عن رأي "علي مزروعي" انظر: Ibid.

9. Yonatan Fessha, Institutional Recognition , op., cit., pp 335 – 347

10. Assefa A. Lemu , Book Review: “Medemer”,A Book by Dr. Abiy Ahmed (Review of Part I of Medemer), 1119-12-
http://aigaforum.com/article2019/Book-Review-Medemer-by-Abiy.htm
Medemer book: Abiy Ahmed speech during his book launch in Addis Ababa, October 19,2019
https://borkena.com/201919/10//medemer-book-abiy-ahmed-speech-during-his-book-launch-in-addis-ababa/

11. Jiregna Tadese Terfa, The Political Reform and “Medemer” Discourse: Its Implication for Sustainable Peace in Ethiopia, MA in Intercultural Conflict Management, Alice Salomon University of Applied Science. Berlin: Oktiber 2020, pp 3 – 4.Assefa A. Lemu , OP., Cit.,

12. TPLF Calls Plan to Change EPRDF from Coalition to One Party Illegal, October 16, 2019
https://www.ezega.com/News/NewsDetails/7327/TPLF-Calls-Plan-to-Change-EPRDF-from-Coalition-to-One-Party-Illegal
TPLF central committee statement sees disintegration of Ethiopia if ruling coalition isturned to a single party, October 16, 2019.

13. Sara Mokkedem “Abiy Ahmed’s ‘Medemer’ reforms: can it ensure sustainable growth for Ethiopia and what are the challenges facing the new government” Rabat (Morocco), Policy Center for the New South. (policy brief:1908/), September 2019. , pp 1 -4.
Chromeextension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/viewer.html?pdfurl=https%3A%2F%2Fmedia.africaportal.org%2Fdocuments%2FPolicy_brief_Sara_Mokaddem_Anglais.pdf&clen=185688&chunk=true
Jiregna Tadese Terfa, Op., Cit., pp 3 – 4.

14. Jiregna Tadese Terfa, Op., Cit., pp 17 – 20.

15. A proposed administrative shift in the Ethiopian Orthodox Church stokes ethnic, religious tensions 13 September 2019
https://globalvoices.org/201913/09//a-proposed-split-in-the-ethiopian-orthodox-church-stokes-ethnic-religious-tensions/

16. SOPHIA DEGE-,Between Heretics and Jews: Inventing Jewish Identities in Ethiopia, Entangentled Religiuos, MÜLLER JewsEast, Center for Religious Studies, Ruhr-Universität Bochum, Germany, 6, 2018, p 327

17. Joint Declaration of Peace and Friendship between Eritrea and Ethiopia, Asmara: July 9, 2018
أدت خلافات ما بعد سقوط منغستو لأن يكون إعلان جبهة تحرير إريتريا EPLF استقلال الدولة غير كاف لوقف الصراع مع إثيوبيا/ جبهة تيغراي، بل ظلت حالة التوتر سائدة، وبينما كانت حرب 1998 كاشفة عن الأزمة الكامنة بين الجماعتين الإثنيتين، فإن محاولة تكوين تحالف بين أفورقي وآبي أحمد وعبد الله فرماجو تؤكد عمق الخلافات الإثنية، كما أنها من ناحية أخرى، تكشف عن أزمة القيادة والصراع عليها في نطاق إثيوبيا التقليدية.

18. A proposed administrative shift in the Ethiopian Orthodox Church stokes ethnic, religious tensions , Op., Cit.

19. ملخص الإحاطة الصحفية للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإثيوبية ، 11 نوفمبر 2021.
https://www.facebook.com/profile.php?id=100068927120737

20. ملخص الإحاطة الصحفية للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإثيوبية ، 11 نوفمبر 2021.
https://www.facebook.com/profile.php?id=100068927120737

21. JON ABBINK, The Ethiopia Conflict in International Relations and Global Media Discourse, -International Relations, NOV 21 2021, p 26.
https://www.e-ir.info/202121/11//the-ethiopia-conflict-in-international-relations-and-global-media-discourse/

22. The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Foreign Affairs, Press Release: The TPLF is once again crying wolf to cover up its fresh attacks on civilians October 18, 2021
The Federal Democratic Republic of Ethiopia, Ministry of Foreign Affairs, Press Release, October 18, 2021.

23. Sawako Utsumi and Lee Jay Walker, Ethiopia crisis: TPLF forces accused of raping women in the Amhara region, November 10, 2021.
https://www.voanews.com/a/amnesty-report-details-accounts-of-rape-by-tigrayan-forces-in-ethiopia-s-amhara-region-/6307309.html

24. TPLF attacks Ethiopian National Defense Forces Base in Tigray, 4 Nov 2020.
chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/viewer.html?pdfurl=https%3A%2F%2Fwww.ethioembassy.org.uk%2Fwp-content%2Fuploads%2F20202%F112%FNovember-4-Press-Release-.pdf&clen=161501&chunk=true
Sawako Utsumi and Lee Jay Walker, Ethiopia crisis: TPLF forces accused of raping women in the Amhara region
https://www.voanews.com/a/amnesty-report-details-accounts-of-rape-by-tigrayan-forces-in-ethiopia-s-amhara-region-/6307309.html

25. TPLF vows to hold its own elections, calls on gov't to halt "attempts to dismantle constitutional order" MAY 4, 2020
https://addisstandard.com/news-update-tplf-vows-to-hold-its-own-elections-calls-on-govt-to-halt-attempts-to-dismantle-constitutional-order/

26. The National Regional Government of Tigray, Statement from the National Regional Government of Tigray Regarding Current Affairs Statement of Position, October 24, 2020.
في 12 أكتوبر2020، قرأ سيوم ميسفن، وهو وزير خارجية سابق من تيغراي، التلاقي بين آبي أحمد وأفورقي، على أنه واقع إثيوبيا شريكًا ضعيفًا لإريتريا. وقد اعتبر أن سياسة رئيس الوزراء سمحت باغتصاب البلاد لحساب إريتريا، وأنشأت تحالفًا غير متكافئ بين الحكومتين. يتماثل وعي سياسيي تيغراي في إدراك الكراهية بين المكونات الإثنية، وأنٍ فرص السلام بينها ظلت معضلة تاريخية، وقد شكلت آراؤه التوجه العام لدى تيغراي، ولاحقًا صارت الأرضية جاهزة لدخول الحرب.

27. Gordon CampbellOn, On Ethiopia's Civil War, November 11 , 2021.
https://www.scoop.co.nz/stories/HL2111/S00023/on-ethiopias-civil-war.htm

28. Nine anti-gov't groups team up as Ethiopia recalls ex-soldiers 5 Nov 2021
https://www.aljazeera.com/news/20215/11//nine-anti-abiy-groups-team-up-as-ethiopia-recalls-ex-soldiers

29. Gordon CampbellOn, On Ethiopia's Civil War, November 11 , 2021.
https://www.scoop.co.nz/stories/HL2111/S00023/on-ethiopias-civil-war.htm

30. The Government of National Regional State of Tigray Office of President, Adiss Ababa: December 19, 2021.
https://scontent.fyei62-.fna.fbcdn.net/v/t39.30808-2189001576756823185_4912417502143808_269861828/6_n.jpg?_nc_cat=105&ccb=15-&_nc_sid=730e14&_nc_ohc=tTcYSl5Jp5UAX_p1Rv9&tn=ib751ZzlVGNeKeux&_nc_ht=scontent.fyei62-.fna&oh=00_AT8DL377bG0FlZPgEJmY3dRxpmtQZSFcaR-CQ0J5v4GxSA&oe=61CBFDE9

31. ملخص الإحاطة الصحفية للمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإثيوبية ، 11 نوفمبر 2021.
https://www.facebook.com/profile.php?id=100068927120737

32. المرجع السابق.

33. السفارة الإثيوبية في بروكسل؛ "بيان وقف إطلاق النار من جانب واحد في إثيوبيا إنساني وليس حصارًا" صادر عن وزارة الخارجية الإثيوبية ن 7 يوليو 21.

34. Editorial Board, A crisis in Ethiopia has been looming for months. Now, it's here, November 6, 2021 https://www.washingtonpost.com/opinions/202107/11//ethiopia-crisis-abiy-ahmed-tigray-province/ Gordon CampbellOn, Op., Cit. Ghidey Zeratsion,One of TPLF founders, speaks out November 10, 2021 https://borkena.com/202110/11//ghidey-zeratsionone-of-tplf-founders-speaks-out/

35. Gordon CampbellOn, On Ethiopia's Civil War, 11 November 2021. https://www.scoop.co.nz/stories/HL2111/S00023/on-ethiopias-civil-war.htm

36. Ibid

37. Editorial Board, Op., Cit. Ghidey Zeratsion,One of TPLF founders, speaks out November 10, 2021 https://borkena.com/202110/11//ghidey-zeratsionone-of-tplf-founders-speaks-out/

38. Gordon CampbellOn, On Ethiopia's Civil War, 11 November 2021. https://www.scoop.co.nz/stories/HL2111/S00023/on-ethiopias-civil-war.htm

Published by **SETA Foundation** Edited by **Muhittin Ataman**

INSIGHT
TURKEY

Challenging ideas

on Turkish politics and international affairs

An insightful reference for 23 years

insightturkey.com

For subscription and editorial inquiries **contact us**
editor@insightturkey.com